http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1693) السنة السابعة - السبت (9) كانون الثاني 2010

كتابة على الحيطان

أنمـــــــاط مـــن المـــسـؤولـين

عامر القيسي

في كل أزمة تتأكد في الأقل للمواطن العراقي انه في مواجهة مسؤولين من نمط خاص ، يحار حقيقة في فهم نوعيتهم وطريقة عملهم فضلا عن طبيعة وعمق احساسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم .

الحديث هنا ليس عن مسؤولين من الدرجة الخامسة او السادسة حسب السلم الوظيفي طيب الذكر ، نحن نتحدث هنا عن مسؤولي الصف الأول الذين يتصدون لأخطر القضايا التي تواجهنا تحدياتها ليل نهار ابتداءا من لقمة الخبز وانتهاءاً بحماية السيادة الوطنية مرورا بإنجاح العملية السياسية في العراق الجديد . المثير في الموضوع اننا نرى انفسنا امام مسؤولين لا توحدهم قضية وطنية ، ليس نقصا في هذه الروح ، حاشا لله وانما لـ«سوء فهم » للقضية نفسها أو عنها أو فيها . ونقول كما قلنا سابقا في اكثر من عمود ان اختلاف المشارب المرجعية الفكرية والسياسية تقود في النهاية الى هذا الطراز من سوء الفهم في القضايا الحساسة ، وهذا ما حصل عمليا فيما يتعلق بسوريا وإيران ، واليوم تضاف الى القائمة قضية جديدة لا تقل عن اهمية ما قلنا ، الا وهي قضية السماح لمواطنين قطريين بالصيد الممنوع في اكثر من منطقة من الجغرافية العراقية وتحديدا في شرق محافظة ميسان . وقد تنوعت الآراء والأفكار وفي تحقيقنا هذا وتبادل المسؤولين رفع المسؤولية عن كاهلهم ورمي الكرة في ملعب الطرف الآخر تخلصا من الإحراج او المسؤولية ، لا فرق مادامت النتيجة واحدة ، وهي ان لا احد يعرف «حماهه من رجلهه» ! ليصل الحد بعضو برلماني الى القول بانه لا يعرف شيئا عن الموضوع وهو في موقع مسؤولية لجنة مهمتها الحفاظ على البيئة العراقية بكل تنوعاتها الحياتية بما في ذلك الحفاظ على حياة طيور الحبارى التي تبحث في العراق عن ملاذات آمنة للتكاثر بعيدا عن عالم الصقور التي تجوب البراري بحثا عن طعمها اللذيذ ! ونمط آخر يريد ان ينتشل نفسه مثل الشعرة من العجين . وفيما يريد البعض الآخر طرح الموضوع على البرلمان وتشكيل لجنة تحقيق ومن ثم محاسبة المسؤولين تكون طيور الحبارى قد ملأت بطون الصقور القطرية بل واتخمتها، ويكون الصيادون قد عادوا الى مخادعهم لتأتي اللجنة وتبحث في الفراغ وتعلق في النهاية اصدار تقريرها حتى اشعار آخر! وفي تعاملهم معنا لرفع الغطاء عن هذه القضية فانهم يعطونك نصف الحقيقة التي تنتزعها منهم انتزاعا ، ويحاولون ان يمرروا من خلالك اهدافهم الخاصة وليس الحقيقة التي ينبغي كشفها ، فالوثائق محجوبة والكتب الرسمية لا يعطونك الا أرقامها حتى اننا نتحرج عن نشرها خوفا من مصداقيتها لكننا في النهاية نشرنا ارقام الكتب على ذمة تصريح المسؤول نفسه !

السؤال الذي يقفز من بين وسط عشرات الأسئلة عن هذا النمط من المسؤولين هو :

اهكذا تدار قضايا الوطن والناس تحت شعارات الشفافية التي اتخمنا أصحاب الحل والربط في بلادنا ؟

من الأنصاف ان نقول اننا لا نطلق الأحكام بصورة مطلقة ولا نضع الجميع في سلّة واحدة ، فهناك من اندفع معنا للنهاية للوصول الى الحقائق وساعدنا على الحصول على بعض المعلومات ، لكن الجو العام لتعامل المسؤولين مع قضايانا الساخنة والخطرة يشوبها الكثير من الضبابية وعدم الشفافية والريبة من وسائل الاعلام في الذي ينبغي عليهم ان يروا فينا مجساتهم التي تساعدهم على كشف المستور لكي يعالجوا نقاط الخلل فيه.

بعد الفكة النفطية "صيادون قطريون" يلاحقون طيور الحبارى فوق أراضينا !

متى ينتهي مسلسل انتهاكات الأراضي العراقية

نهاية مطاردة

البحث عن ملاذ امن

بغداد \إيناس طارق

رتل كبير من العجلات الرباعية الدفع تقل جحفلا من الصيادين القطريين يقدر عددهم بـ ١٤٠ شخصا وبحوزتهم نحو٢٧٠ صقرا يجوبون أراضي شرق محافظة ميسان والهدف هو اصطياد طير الحبارى النادر والمهدد بالانقراض .هذه المعلومة نشرت في جريدتنا بعددها ١٦٩٠ في الرابع من الشهر الجاري في العمود الصحفي للزميل رعد السالم مندوب الجريدة في محافظة ميسان تحت عنوان (ميسان حدود سائبة وسماء مشاعة) .وعلى ضوء ما نشر حاولنا الوصول الى معرفة الحقيقة والإجابة على الأسئلة التي تقود إليها .

من الذي سمح للأشقاء القطريين بعبور الأراضي العراقية واصطياد هذا النوع من الطيور المهددة بالانقراض والتي يمنع القانون العراقي اصطيادها الا في أوقات محددة ؟

من منحهم تأشيرة الدخول ؟

من منحهم رخصة دخول الصقور معهم وهي واسطة نقل لمرض أنفلونزا الطيور؟

من اصدر أوامره بان تقوم قوات أمن عراقية بمرافقتهم كحماية لهم؟

من ومن ومن؟

النائبة الموسوي: حاولنا الاتصال بوزارة الداخلية للاستفسار عن الموضوع جاءنا الكتاب المرقم(٣٨٠٩) الصادر في ٢٠٠٩\١٠\٣١ من مكتب وزير الداخلية يؤكد الموافقة على دخول الصيادين الى محافظة ميسان ومنحهم سمة الدخول إلى الأراضي العراقية .

وزارة الداخلية: أن التحري عن أصل سمات الدخول بين أن المومى إليهم أدناه قد حصلوا على سمة الدخول من قبل الدائرة القنصلية في وزارة الخارجية بموجب كتابها المرقم ٣٣٠٧/٦/٥ المؤرخ في ٢٠٠٩/١١/١٩ وهم كل من الشيخ حمد بن احمد بن خالد ال ثاني ومرافقيه وعبد الله بن ناصر العطية ومرافقيه.

أسئلة كثيرة طرحناها على مسؤولين حكوميين وبرلمانيين للوصول إلى الإجابة الشافية التي يريدها المواطن ليتأكد من الوطن لم يتحول بعد إلى متنزهات لمواطني دول الجوار ، مع الحيوانات التي يحبونها ، يدخلونه متى شاؤوا ويخرجون منه بمزاجهم تحت مظلة قوانا الأمنية !!

الأكثر إثارة من كل الأسئلة هي الاتهامات المتبادلة بين المسؤولين حول هذا الموضوع وحساسيته الوطنية ، ومحاولة الجميع التملص منه باعتباره من مسؤولية جهة أخرى، والمثير للسخرية أن بعض السادة النوّاب لا يعلمون شيئا عن هذا الموضوع التي تناقلته فيما بعد الكثير من وسائل الإعلام باعتبار خبرا عن نزهة لهؤلاء الشيوخ!

رصد ميداني

تقول النائبة سميرة الموسوي : أن لدى وزارة البيئة عدة لجان رقابية منتشرة في جميع المحافظات وقد رصدت قيام مجموعة من الصيادين القطريين بالتجوال في صحارى محافظة ميسان والغرض من ذلك هو قيامهم بصيد طائر الحبارى ،وقد أكدت ذلك وزيرة البيئة نرمين عثمان حينما طرح عليها الموضوع ،وأضافت الموسوي :حاولنا الاتصال بوزارة الداخلية للاستفسار عن الموضوع فجاءنا الكتاب المرقم(٣٨٠٩) الصادر في ٢٠٠٩\١٠\٣١ من مكتب وزير الداخلية يؤكد الموافقة على دخول الصيادين الى محافظة ميسان ومنحهم سمة الدخول إلى الأراضي العراقية ،

وتساءلت النائبة الموسوي : كيف يمكن لوزارة الداخلية إعطاء موافقات بالصيد في الوقت نفسه الذي اصدر وزير الداخلية بيانا يمنع فيه الصيد حفاظا على التنوع البيئي والحيواني في العراق ، فضلا عن وجود اتفاقات دولية عقدت تمنع صيد هذا الطائر لأنه مهدد بالانقراض وصيده الآن يعتبر كارثة بيئة خصوصا إذا ما علمنا ان جميع طيور الحبارى في الدول المجاورة تهاجر في هذا الوقت إلى العراق للتكاثر .

محافظة ميسان : بيانات منع وإنذار

وفي اتصال هاتفي مع مدير المكتب الإعلامي لمحافظ ميسان (فاضل مشتت) تكلمنا معه فيما يخص وجود الصيادين القطريين ضمن حدود المحافظة ،قال ان محافظ محافظة ميسان محمد شياع السوداني ووفق القرار الصادر بالجلسة ٤٢ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩\١٢\٢٨ تضمنت قرارا بالإجماع بمنع دخول الصيادين إلى المحافظة لغرض الصيد مهما كانت موافقاتهم الأمنية او هوياتهم وجنسياتهم .

وأضاف مشتت ، وقد اصدر المحافظ مذكرة باسم محافظة ميسان توجب مغادرة الصيادين أراضي المحافظة بمدة أقصاها أسبوع .مهما كانت الموافقات الأمنية الأصولية التي بحوزتهم ،لان الامر هذا مخالف للاتفاقيات الدولية الخاصة بالحفاظ على التنوع الحيواني والبيئي .

وأكد :مشتت ان المواطنين في المحافظة مستاؤون من وجود الصيادين القطريين وصقورهم التي تفترس طائر الحبارى الذي أصبح قليلا ونادرا وجوده في صحراء المحافظة .

وزارة الداخلية : منع وموافقات

يقول مدير العلاقات والإعلام لمكتب وزير الداخلية علاء: أن وزارة الداخلية تنفي أن يكون لها أي علاقة بقضية دخول الصيادين القطريين و الموافقات التي أصدرت لهم عن طريق جهات أخرى وقد تم ذلك بمخاطبات ،بين مكتبي رئاسة الوزراء وسفير قطر ! أكدت فيها توفير الحماية الأمنية ، وعدم الاعتراض ووفق موافقات أصولية وأكد علاء ،: هذه الحقيقة موثقة في كتب مرسلة لمكتب وزير الداخلية ووزارة الداخلية كان جوابها الإشارة إلى الاتفاقية الدولية ، وفي بيان لوزارة الداخلية منعنا فيه هذا النوع من الصيد حفاظا على التنوع البيئي والحيواني والزراعي والمائي وقد ألغينا الموافقات كافة التي تسمح للأشخاص بالصيد في أنحاء العراق كافة وهذا الكتاب صادر بتاريخ ٢٠٠٩\٨\٢١ وموقع من وزير الداخلية جواد البولاني .

وأضاف مدير العلاقات :ان من صلاحية وزارة الداخلية إعطاء موافقة بالدخول فقط للأشخاص اما فيما يخص إدخال أدوات الصيد اوما شاكل غير ذلك فإنها تحتاج إلى موافقة وزارة الزراعة والبيئة ولا دخل لوزارة الداخلية بها ، أي بمعنى أكثر وضوحا موافقات الداخلية كانت فقط للأشخاص وليس لمعداتهم وحيواناتهم فهناك فرق وهذه الموافقات لا تصدر من وزارة الداخلية وإنما من وزارات أخرى .

منظمات المجتمع المدني : تساؤلات !

يقول الناشط حسن شعبان ، منظمة حقوق الإنسان الديمقراطي في تصريح لـ (المدى) كيف يمكن أن يسمح للصيادين بالدخول والتجوال بالأراضي العراقية وبحماية القوات الأمنية ويحملون موافقات أصولية تحق لهم تغذية صقورهم الكاسرة على طائر الحبارى التي لا يحلو لها تناولها إلا في الأراضي العراقية وفي موسم تكاثرها فماذا يعني هذا؟

هل يعقل ذلك وهل هذا يدخل ضمن منطلق حقوق الإنسان العراقي الذي يحرم عليه الصيد ويسمح للآخرين من أي دولة كانت و كيفما يحلو لهم ، فهل العراق أصبح من حق الآخرين ؟ و ماذا وراء كل هذا الخروقات التي بدأت تتكرر فقبل أسابيع ايران تجاوزت على بئر فكة النفطي والآن دولة قطر ، ما الغاية من وراء الصمت؟ وهل تكشف الأيام القادمة تجاوزا آخر من جهة أخرى!ونبقى نحن نطالب بحلول دبلوماسية وكأننا نحن من يعتدي وليس من يعتدي عليه .

بينما يقول مصطفى سعد ناشط في مجال منظمات المجتمع مدني وطالب في أكاديمية الفنون الجميلة ، قبل عدة أسابيع استنكرنا دخول القوات الإيرانية إلى بئر فكة النفطي وعبرنا عن استيائنا بعدة طرق ، وما هي إلا أيام حتى نسمع بوجود صيادين من دول الخليج العربي يتجولون في أكثر من محافظة عراقية وبصحبة صقورهم ونسورهم التي جاؤا بها لتلتهم آخر ما تبقى من طائر الحبارى الذي يكثر في هذا الوقت في صحارى محافظة ميسان والكوت على الرغم من وجود اتفاقية دولية تمنع وتحرم صيد هذا الطائر المعرض للانقراض ، وكما حصل مع الجارة ايران عدة اتفاقيات ذهبت إدراج الرياح ،واخترقت حدودنا الدولية كيفما يحلو لها وتخرج كيفما تحلو لها ونحن نبقى نسلك الطرق الدبلوماسية،وسؤالنا سوف نحدده بعدة كلمات .الى متى يبقى المواطن العراقي في حيرة من امره وما حصل ويحصل لمصلحة من يحدث ومن المستفيد من وراء هذه الخروقات الامنية ؟

لجنة البيئة :لا علم لنا بهذا الموضوع !!

وفيما يخص تداعيات هذا الموضوع ولخطورته على التنوع البيئي والحيواني في العراق اتصلنا بالنائب باسم شريف عضو لجنة الصحة والبيئة الذي علق لـ (المدى) قائلا : حقيقة لا علم لنا بهذا الموضوع ، ويمكننا الاتصال بعد ساعة واحدة للحصول على الإجابة ؟ لأنه سوف يقوم بالاتصال بوزيرة البيئة (نرمين عثمان) للاطلاع على تفاصيل أكثر عن الموضوع الذي أخبرناه عنه! وبعد ساعة اتصلنا بالسيد النائب باسم شريف الذي تحدث قائلا انه أجرى الاتصال الهاتفي مع وزيرة البيئة وأكدت له صحة وجود الصيادين القطريين مع صقورهم لصيد طائر الحبارى ،وأضاف شريف ، ان لجنة الصحة والبيئة سوف تقوم بطرح الموضوع على طاولة مجلس النواب في جلسه يوم الأحد لمعرفة أسباب حدوث ذلك .

اللجنة القانونية : مخالفة قانونية

بينما أكدت النائبة إيمان الأسدي عضوة في اللجنة القانونية بمجلس النواب العراقي لـ (المدى) قائلة : هناك معلومات تؤكد دخول مجموعة من الصيادين القطريين قبل شهرين تقريبا الى الحدود العراقية عبر الحدود البرية ، فضلا عن اصطحابهم عددا من الصقور والنسور البرية الكاسرة والمدربة على الصيد وتعقب الحيوانات،وهؤلاء الصيادون تجولوا في الهضبة الغربية مثل منطقة (هيت ،وغرب الانبار) ليمتد تجوالهم إلى منطقة عرعر وبعض المناطق الشمالية وصولا إلى محافظتي ميسان والمثنى وبعض المحافظات الأخرى

وأكدت الاسدي: ان دخول هؤلاء الصيادين الى الأراضي العراقية كان بأوراق رسمية وأصولية ، وأضافت الاسدي:انها كرئيس لجنة المتابعة قامت بالاستفسار والسؤال من احد النواب القانونيين حول ماهية قانونية الدخول ،الذي اكد لها بدوره، ان ما حدث هو مخالف للقانون ،ويعتبر هذا العمل تجاوزا على الثروة الحيوانية العراقية ، فضلا عن وجوب وجود قاعدة عامة عند اصطحاب الحيوانات في جميع دول العالم تؤكد بضرورة استخراج موافقات طبية وصحية تبين خلو الحيوانات من الأمراض الانتقالية اي بمعنى أكثر وضوحا امتلاك الحيوان وثيقة عبور (تشبة جواز السفر) .

وأشارت الاسدي،على الرغم من إبراز هؤلاء الصيادين أوراقا رسمية تؤهلهم للدخول والتجوال في الأراضي العراقية كيفما يحلو لهم ! وبحماية أمنية عراقية فان اللجنة القانونية بمجلس النواب تستطيع الطعن في مصداقية صحة صدور تلك الموافقات ،لان الغاية من الحصول عليها هي القضاء على الثروة الحيوانية العراقية .اذن لابد من محاسبة هؤلاء الصيادين وكل من اذن لهم الدخول للأراضي العراقية وفق القانون العراقي وحسب الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية والخليجية التي يمنع صيد طائر الحبارى لندرته ولتعرضه الى الانقراض .اذن من المستفيد من ذلك ؟ هذا السؤال سوف تكون الإجابة عليه بعد تشكيل لجان تحقيق تتألف من اللجنة القانونية ولجنتي الأمن والدفاع وكل وزارة تعنى بالامر ومنها وزارة الداخلية ،الدفاع ،البيئة ، الصحة ، ويرفع تقرير الى مجلس الوزراء للوقوف على حقيقة ودوافع فعل ذلك .

وأكدت الاسدي قائلة: ان من فعل ذلك وسهل مرور ودخول هؤلاء الصيادين يدخل ضمن عمل الإرهاب وإلا ما الغاية من استنزاف الثروة الحيوانية ،بهذه الطريقة البشعة ،فضلا عن استدعاء وزير الداخلية و وزير الدفاع للوقوف على حقيقة هذا الموضوع وتداعياته و ما هي الأسباب الدافعة لحدوثه .

لجنة الامن والدفاع :يجب محاسبة المسؤول

بينما اكد النائب حسن هاشم الربيعي عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب ل(المدى) قائلا :

اي اتفاقيات ومعاهدات تعطي وتسمح للصيادين بصيد طيور نادرة ومهددة بالانقراض يعتبر تجاوزا بحق البيئة وبحق الشعب العراقي ومن يعطي مثل هذه الموافقات مهما كان موقعه في الحكومة او البرلمان ينبغي ان يستند في موقفه نصوص قانونية واضحة . واكد الربيعي : لو كانت الموافقات الممنوحة لهؤلاء الصيادين، من قبل مسؤولين في الحكومة وبشكل رسمي، فإنها لا تمت الى القانون العراقي بصلة انما الغاية منها قد تكون تحقيق مصالح شخصية على حساب حرية وكرامة الشعب والارض العراقية ،فان المسؤول عن ذلك يجب ان يحاسب مباشرة وسوف نقوم كلجنة امن ودفاع في مجلس النواب بالاتصال فورا ومباشرة بالوزارات المعنية فضلا عن الاتصال بوزير الاهوار حسن الساري ومحافظ ميسان محمد السوداني . فليس من المعقول ان يمنع صيادونا من صيد السمك قرب الحدود الإيرانية والكويتية ،ونحن نسمح بصيد الطيور والحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض في اراضينا .

توقيع الاتفاقية

يوم الثلاثاء الموافق ٥مايو ٢٠٠٩ وقع الصندوق الدولي للحفاظ على طائر الحبارى ووزارة البيئة العراقية مذكرة تفاهم في مجال الإكثار في الأسر وحماية ومراقبة بيئة طيور الحبارى في العراق. وقع من جانب الصندوق محمد احمد البواردي نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى و عن الجانب العراقي نرمين عثمان حسن وزير البيئة .

وتأتي هذه المذكرة في إطار جهود الدولة لحماية الحبارى خاصة مع تناقص أعدادها في العقود الأخيرة بسبب الصيد وتوسيع الأنشطة الزراعية والتغيرات الناتجة عن سوء استغلال واستخدام الأراضي التي تتضمن البيئات الطبيعية للحبارى.

ما طائر الحبارى

قال الجاحظ في طائر الحبارى: ((لها خزانة في دبرها لها أبدا فيها سلح رقيق . فمتى ألح عليها الصقر سلحت عليه فينتف ريشه كله. وفي ذلك هلاكه. يعتبر من الطيور متوسطة الحجم ذات القوائم متوسطة الطول طويلة العنق والذيل يصل ارتفاع الذكر الى ٤٠ سم وتبلغ المسافة بين طرفي جناحيه المفرودين حوالي متر ونصف المتر ويزن في المتوسط كيلو جرام أو أكثر قليلا، أما الانثى فهي أصغر حجما من ذلك والحبارى لا توجد لها غدة زيتية كبقية الطيور تعيش الحبارى في البراري والسهول المستوية ويوجد ٣٢ نوعا منها في العالم، ولأفريقيا النصيب الأكبر حيث يوجد ٢٣ نوعاً أشهرها الحبارى العربية لونها شاحب والحبارى الآسيوية مائل للصفرة رملي، والحبارى الأفريقية مائل للسواد يتميز الذكر الخرب بكبر حجمه وجمال ريشه رقبته رمادية مع خط أسود على كل من الجانبين والرأس بني فاتح يعلوه تاج من الريش الأبيض والأسود والذكر يتميز بوجود ريش قوي على رقبته يسمى محليا غلب وتعيش الحبارى منفردة أو في زمر صغيرة ولكنها تتفرق أزواجا في موسم التفريخ تتجول في مسافات شاسعة تصل الى ٥ كم،ويكون طيرانها ليلياً لا تحتاج الى الماء لكن تتردد على المناطق التي يتوفر فيها الماء مساء.

وقد سجلت أعداد كثيرة تتجاوز الآلاف في المحميات الخليجية وهي بازدياد مطرد في ظل أنظمة الحماية الصارمة وذلك للمحافظة على هذا الطائر الجميل والذي يعد من أفضل الفرائس على الإطلاق لهواة الصيد بالصقور .

بيان وزارة الداخلية

نفت وزارة الداخلية في بيان لها، الثلاثاء، مسؤوليتها عن منح عدد من الصقارين القطريين سمات دخول للعراق أو الموافقة على إدخال معداتهم، مبينة أن وزيرها كان قد منع في وقت سابق الصيد لهذا الموسم والمواسم المقبلة وألغى الموافقات السابقة بهذا الشأن.

وجاء في البيان الذي عقبت من خلاله الوزارة على التصريحات التي أدلت بها النائبة عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد سميرة الموسوي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته في قصر المؤتمرات يوم ٢٠٠٩/١٢/٢٣ والذي نبهت فيه إلى مخاطر صيد طيور الحبارى في محافظة ذي قار من قبل صيادين قطريين متهمة وزير الداخلية جواد البولاني بمنح ٦٩ صقاراً سمة الدخول إلى الأراضي العراقية لهذا الغرض أن الوزارة "تشاطر النائبة الموسوي قلقها بشأن المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الثروة الحيوانية من قبل اصطياد أنواع طيور مهددة بالانقراض".

وأوضحت الوزارة في بيانها أنها "مسؤولة عن منح سمات لدخول الأشخاص فقط أما المواد والتجهيزات والحيوانات التي تدخل بصحبة وفود الصيد فان الموافقة عليها من اختصاص وزارات أخرى هي الزراعة، البيئة والصحة كلاً حسب اختصاصه وهناك دوائر تابعة لها متواجدة في المنافذ الحدودية تقوم بهذه المهام".

صقّارون

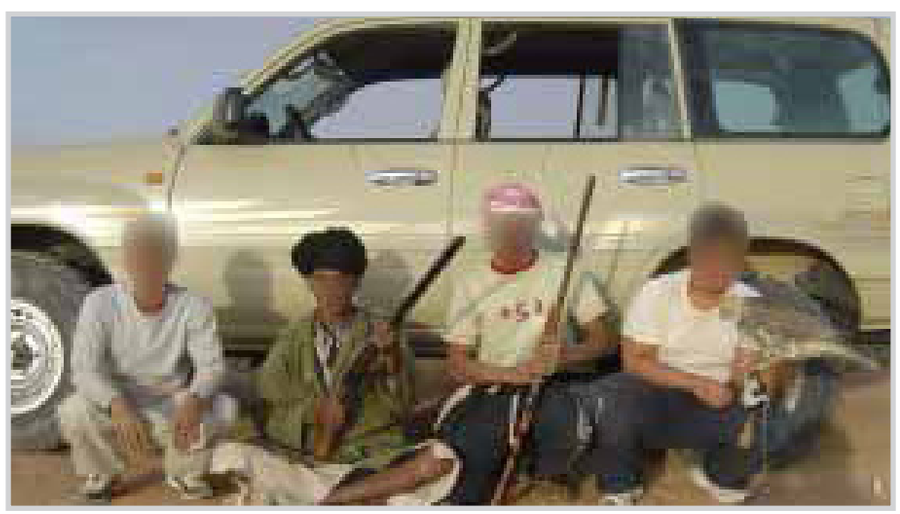

مع معداتهم